

التغيرات الدولية وانعكاساتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة في الجغرافية السياسية

الكلمة المفتاح: التغيرات، الاستثمارات ، الخليج

الاستاذ المساعد الدكتور مثنى مشعان المزروعي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية

muthanamashan@yahoo.com

الملخص

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي الست دوراً مهماً في التوازن الاقتصادي الدولي ومن باب امن الطاقة من خلال ما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي، ومن ثروات نفطية وغازية، فضلاً عن مقومات ثقافية وحضارية أخرى، وكان من الطبيعي لما تتمتع به هذه الدول من ميزة في مجال الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) أن يصبح هذا القطاع جاذباً للاستثمارات المحلية والعالمية على حدٍ سواء، لكونه هو القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية والعامل الأساسي لتحقيق الوفورات والفوائض المالية في هذه الدول لأكثر من عدة عقود خلت.

لكن مع محاولات دول خليجية عدة لتنويع هياكل اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية في مجالي (النفط والغاز)، بدأت هذه الدول بتشجيع الاستثمارات الخارجية ومحاولة لإصلاحات جادة في أنظمتها الاقتصادية والقانونية والادارية لتتبوأ مكانة متقدمة على مؤشرات عالمية مثل مؤشر (ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية وغيرها)، ونجحت بعض هذه الدول في ايجاد قطاعات تجذب الاستثمارات الخارجية كقطاع البناء والتشييد وإنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات لهذه المناطق.

ومع السعي الحثيث لهذه الدول في زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالرغم من نجاح بعض الصيغ التي اتبعتها إلا أنه يبقى دور العوامل الخارجية من الأهمية بمكان، فبعضها غير متوقع وبصبغتها الاقتصادية وتتجاوز آثارها وتداعياتها منطقتنا العربية مثل (الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨)، وبعضها ما هو مرتبط بمنطقتنا الإقليمية ومنتاج في كنفها بصبغتها الجيوسياسية مثل (الملف النووي الايراني وتداعياته المحتملة)، وبعضها ما

هو مستجد ومعقد وبصغتها الجيوستراتيجية (مثل أحداث الربيع العربي والأزمة السورية تحديداً)، وكل هذه العوامل وغيرها مما يتعداه الى عوامل أخرى قد تكون مرتبطة بالتطورات التكنولوجية أو السياسات العالمية تجاه البيئة، سيزرك أثره الواضح والصريح أحياناً كثيرة في مسألة اتجاه تدفقات الاستثمارات الخارجية الى دول الخليج العربي.

مشكلة البحث: هل هناك تغيرات دولية سياسية واقتصادية ظهرت في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي؟
فرضية البحث: هناك عوامل سياسية واقتصادية عديدة أثرت وتؤثر على مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ومهما كانت التراتبية عالية ومتقدمة لأي دولة على سلم التصنيف العالمي للدول ذات البيئة الاستثمارية الجاذبة، ومهما كانت الاصلاحات الهيكلية ونوعها سواء اقتصادية أو قانونية أو إدارية أو غيرها، تبقى للعوامل الخارجية والتغيرات ذات الأبعاد الدولية تأثيراتها غير المتوقعة أحياناً والخارجة عن السيطرة في أحيانٍ أخرى.

منهج البحث: للوصول الى النتائج العلمية المطلوبة من هذه الدراسة لابد من اتباع منهج التحليل الاحصائي الوصفي والكمي، ومنهج التحليل المقارن لبيان التباين في تأثير هذه المتغيرات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست.

هدف البحث ومبرراته: يهدف البحث الى دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وكيف أثرت التغيرات الدولية لاسيما أزمة ٢٠٠٨ أزمة هبوط أسعار النفط الخام الذي وصل سعره الى ما يقرب من ٣٤ دولاراً امريكياً للبرميل الواحد، والتي بينت هشاشة قطاع الاستثمار في دول مجلس التعاون.

تشير دراسات سابقة الى أن التأثير الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو يتوقف على الظروف المحلية والقدرات الاستيعابية، وأن تحقيق نمو مستدام ومستقل يتوقف على تفاعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي يصل الى ١٤% لمتغير نسبة الائتمان المحلي المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (DC/GDP) و ٤٧% لمتغير نسبة أصول البنوك التجارية الى أصول البنك المركزي (RBA)، وترى تلك الدراسات أنه يتعين على بعض البلدان العربية اصلاح نظامها المالي المحلي قبل جذب الاستثمارات الاجنبية، كذلك فان تحسين مناخ

الاستثمار من خلال حوافز مؤسسية واقتصادية افضل بالنسبة لجميع المستثمرين وينبغي أن تكون في مقدمة توجهات السياسات الاقتصادية الكلية.^(١)

وفي دراسة أخرى تم إثبات أن المحددات المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي هي كل من الموارد الطبيعية (احتياطي النفط)، وحجم الأسواق (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، والأداء الاقتصادي (ميزان الحساب الجاري)، وعدم الاستقرار السياسي كمحددات للاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي والمناخ الاستثماري

أولاً: الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي:

لقد تغيرت المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي مع ازدياد إدراك الدول النامية بأهميته في عصر يتميز بالمنافسة الدولية المتزايدة، فضلاً عن امكانية الحصول على التكنولوجيا، وأساليب الإدارة الجديدة، والوصول الى أسواق التصدير، والارتباط بالسوق العالمية بشكل أفضل نتيجة الاستثمار الأجنبي.

ويمكن ايراد تعريف (للاستثمار الأجنبي المباشر FDI) Foreign Direct

Investment على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت الى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل كذلك جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة^(٢).

ومع ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي نجد أن هناك تغيراً في تركيبته، فمع ازدياد الأهمية المطلقة والنسبية (للاستثمار الأجنبي المباشر FDI) تتناقص بالمقابل حصة المعونة من تدفقات رأس المال منذ ستينات القرن الماضي، بعد أن كانت تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية في حين مثلت في نهاية القرن ربع تدفقات رأس المال الى تلك البلدان. كذلك تلاشت عملياً أهمية القروض التجارية التي كانت مصدراً رئيساً لتدفقات رأس المال في السبعينات من القرن السابق، ورغم أهمية الاستثمار في الأوراق المالية الذي أزهى حينما اجتذبت الأسواق المالية في البلدان النامية انتباه المستثمرين، إلا أنه يتسم بالتقلب

وينطوي على مخاطر كما أظهرت أزمات عام ١٩٩٤ في المكسيك وأزمة ١٩٩٧ في دول جنوب شرق آسيا وأزمة ١٩٩٨ في روسيا^(٣).

ثانياً: استعراض لأهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري:

من المعروف أن هناك عوامل متعددة تساعد على ايجاد مناخ استثماري مرحب أو بالعكس في أي دولة من دول العالم، من هذه العوامل ما يتعلق بالوضع الأمني و درجة الاستقرار السياسي، ومنها ما هو اقتصادي يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي و سياسات الاقراض واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية ومعدلات التضخم السائد و تطور النظام المالي والمصرفي، ومنها ما يتعلق بالعامل الاجتماعي ومدى تقبل المجتمع وأفراده لأنواع معينة من النشاطات الاقتصادية من عدمه، ومنها ما هو متعلق بالبنى التحتية المتوافرة ودرجة التطور التكنولوجي في تلك الدول وغيرها.

وسيتناول الباحث في هذا المحور بعض المؤشرات العالمية والعربية التي تهتم بتصنيف الدول حسب معايير معينة على درجة قدرتها لجذب واستقطاب الاستثمارات إليها، ولكن قبل ذلك لابد من الوقوف عند بعض المحطات الاقتصادية الدولية وأهمها وأولها هو الأزمة الاقتصادية العالمية نهاية عام ٢٠٠٨ لبحث تأثيراتها وانعكاساتها على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في دول الخليج العربي.

أزمة ٢٠٠٨ وتداعياتها:

لعل من أهم تداعيات الأزمة كان هبوط أسعار النفط الخام إلى ما يقارب ٣٤ دولاراً أمريكياً للبرميل بداية عام ٢٠٠٩، وانخفضت أسعار العقارات والأصول ونضب التمويل الخارجي، وتراجعت فوائض الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط إلى ٥٣ ملياراً في عام ٢٠٠٩ في منطقة (MENA)^(٤)، أغلبها لدول الخليج العربي، بعد أن سجل ٣٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، كل هذه التداعيات وغيرها نجمت عن أزمة ٢٠٠٨. ومع تعافي أسعار النفط ووصولها الى مستوى ٧٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تحسنت كذلك أوضاع التمويل الخارجي مع استئناف التدفقات الرأسمالية، وتراجع العائد على السندات السيادية بصورة كبيرة.

لكن إعلان مجموعة "دبي العالمية" في نوفمبر ٢٠٠٩ تأجيل مدفوعات الدين قد أوجد حالة من عدم اليقين في الأسواق الإقليمية، وترتب عليه وقف المسار التنازلي لفروق التأمين على مبادلات مخاطر الإئتمان. ورغم أن إعلان إمارة أبو ظبي تقديم الدعم لمجموعة "دبي

العالمية" في أوائل ديسمبر قد أدى الى تهدئة الأسواق مؤقتاً، إذ شهدت بورصة دبي تعافياً جزئياً بعد أن فقدت ما يقرب من ٣٠% من القيمة التي سجلتها في منتصف نوفمبر، بينما ارتفعت البورصات الإقليمية الأخرى بسرعة الى مستويات ما قبل الإعلان، إلا ان ذلك لم يمهّد آثار الأزمة بشكل نهائي^(٥).

كذلك كان للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ آثاراً سلبية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، وارتفاع نسب التأجيل في مشاريع النفط والغاز في دول الخليج العربي بصورة عامة، فضلاً عن التأثير السلبي على حلقتي الاستكشاف والانتاج في الصناعة النفطية (انظر الجدول ١).

الجدول (١)

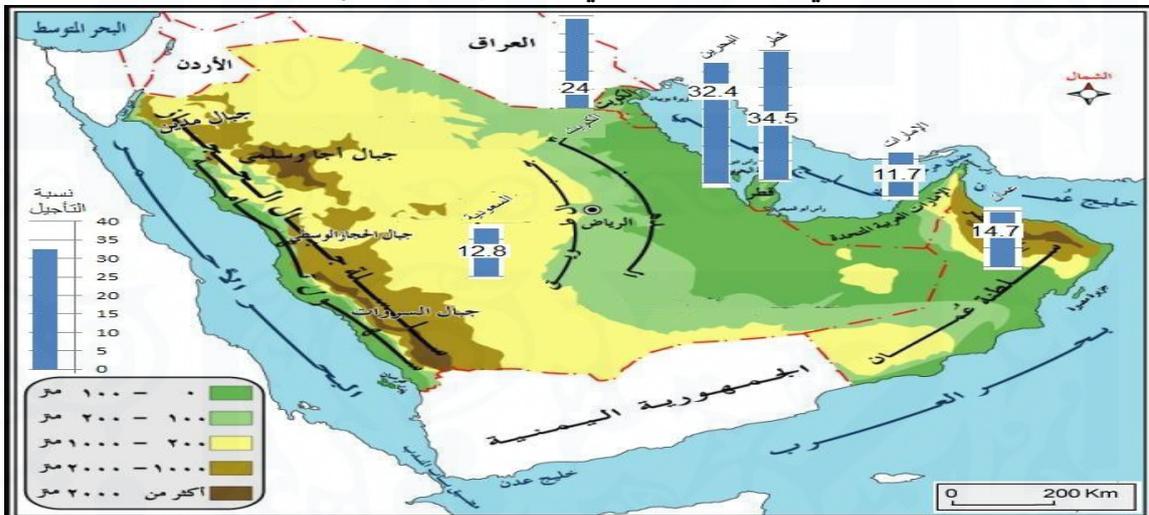
حجم الاستثمارات المطلوبة في دول الخليج لقطاع الطاقة بين عام ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (مليار دولار)

دول الخليج	صناعة المنبع	صناعة المصب	إجمالي الصناعة الهيدروكربونية	القوة الكهربائية	الإجمالي	نسبة التأجيل %
البحرين	٣.٨٨٠	٤.٤٢٣	٨.٣٠٥	١.٧٣٦	١٠.٠٤٠	٣٢.٤
عمان	٢٠.٥٥٠	٧.٦٣٥	٢٨.١٨٥	٢.٤٣٠	٣٠.٦١٥	١٤.٧
الكويت	٣٠.٢٨٥	٥.٥٧٠	٣٥.٨٥٥	٨.٢٠٠	٤٤.٠٥٥	٢٤
الإمارات	٢١.٤٧٠	٢٣.٦٥٠	٤٥.١٢٠	١٥.٠٧٣	٦٠.١٩٣	١١.٧
قطر	١٤.٩٠٥	٥٤.٢٩٠	٦٩.١٩٥	٣.٧٥٨	٧٢.٩٥٣	٣٤.٥
السعودية	١٠٠.٣٠	٤٠.٢٢	١٤٠.٥٢	٢٢.٨٨٩	١٦٣.٤٠٩	١٢.٨
الإجمالي	١٩١.٣٩٠	١٣٥.٧٩٠	٣٢٧.١٨٠	٥٤.٠٨٦	٣٨١.٢٦٦	٢٠ (%)

المصدر: عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: لبنان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٤٦.

الخارطة (١)

نسبة التأجيل في الاستثمارات المطلوبة في دول مجلس التعاون لقطاع الطاقة ٢٠٠٤-٢٠٢٠



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)، و

<http://www.vb.eqla3.com/archive/index.php/t-1026478.html>

توضح الخارطة (١) إن أعلى نسبة تأجيل كان في كل من قطر والبحرين، وسبب ذلك أن تراجع سوق الغاز بنسبة أكبر من مثيلته للنفط (فيما يخص) قطر يجعل من غير المجدي التوسع في الاستثمارات في هذا القطاع في المدى القصير، (لذلك كانت نسبة التأجيل عالية رغم كونها ثاني أكبر حجم للاستثمارات في قطاع الطاقة بين الدول الخليجية يقدر بـ ٧٣ مليار دولار)، وفيما يخص البحرين فإنها بدرجة أقل كثيراً في الاعتماد على قطاع النفط في دخلها القومي، ولضعف مصادر الطاقة فيها أصلاً قياساً ببقية دول الخليج العربي.

أما نسب التأجيل الأقل فكانت في كل من السعودية والإمارات، وبما يتماشى مع أهمية دور السعودية بالذات كلاعب أساسي في سوق النفط العالمي، وأغلب التأجيل ناجم إما عن التأخير أو تأجيل في صناعات المصب وليس المنبع.

وهكذا يمكن القول، أن نسب التأجيل في قطاع الغاز هي الأعلى، فضلاً عن أن نسبة التأجيل في مشاريع صناعات المصب (لقطاعي النفط والغاز) أعلى منها في مشاريع صناعات المنبع. ومع ذلك يبقى متوسط نسب التأجيل والبالغة ٢٠% في دول الخليج العربي، هي أقل من مثيلاتها في شركات النفط العالمية والمقدرة بين إلغاء وتأجيل بأكثر من ٣٠ بالمائة.

وتجدر الإشارة إلى أن هيكل التمويل السائد لمشاريع المنبع في بلدان المنطقة بشكل عام، هو مقارب لما يسود في شركات النفط العالمية، إذ إن التمويل الذاتي عادةً من الأرباح المتراكمة (١٠٠ بالمائة للنفط و ٩٠ بالمائة للغاز)، في حين لا تتجاوز نسبة التمويل الذاتي لمشاريع المصب النفطية ٣٥ بالمائة، و ٤٠ بالمائة لمشاريع المصب للغاز، وتراجع لتصل إلى ٢٠ بالمائة لمشاريع القوة الكهربائية، مما يفسر ارتفاع نسب التأجيل وأحياناً الإلغاء، في مشاريع المصب في المنطقة عنها في مشاريع المنبع، نظراً إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وارتفاع تكلفته الحالية^(٦).

المناخ الاستثماري في دول الخليج العربي:

لقد توسع تقرير ممارسة الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولي IFC إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي World Bank Group في تغطيته لعدد البلدان من ١٣٣ في عام ٢٠٠٥، ليصل إلى ١٨٩ في عام ٢٠١٤، ويعتمد الترتيب التصنيفي للبلدان التي شملها هذا التقرير على ١٠ مؤشرات تدرس أنظمة أنشطة الأعمال، حيث تتبع الوقت

والتكلفة اللازمين لاستيفاء الاشتراطات والمتطلبات الحكومية في مجالات تأسيس شركات ومنشآت الأعمال، وإجراءات تشغيلها، والتجارة، والضرائب، وتصفية النشاط التجاري.

الجدول (٢)

ترتيب دول الخليج العربي لسهولة ممارسة أنشطة الاعمال على المستوى العالمي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤

ترتيب ٢٠١٤	ترتيب ٢٠١٣	ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١١	ترتيب ٢٠١٠	عدد الإصلاحات ٢٠١٤	عدد الإصلاحات ٢٠١٣	عدد الإصلاحات ٢٠١٢	
٢٣	٢٦	٣٣	٣٥	٣٧	٣	٣	٢	الإمارات
٢٦	٢٢	١٢	١٠	١٢	٠	٢	١	السعودية
٤٦	٤٢	٣٨	٣٣	٢٥	١	٠	٠	البحرين
٤٧	٤٧	٤٩	٥٣	٥٧	٠	١	٣	عمان
٤٨	٤٠	٣٦	٣٨	٣٩	١	١	٢	قطر
١٠٤	٨٢	٦٧	٧١	٦٩	١	٠	٠	الكويت

المصدر: بالاعتماد على:-

١- The World Bank, IFC, Doing Business, 2014, 2013, P.3

٢- تقرير ممارسة الأعمال للأعوام ٢٠١٢-٢٠١١. ص ٣

يبين الجدول (٢) أن أغلب دول الخليج (باستثناء الكويت) قد حققت مراتب متقدمة عالمياً ولا سيما الإمارات والسعودية في عام ٢٠١٤، كذلك فإن من الملاحظ أن كلاً من السعودية والبحرين وقطر والكويت قد تراجع ترتيبها بصورة مستمرة وهذا مرتبط بشكل واضح مع الإصلاحات التي تتخذها الدول لتحسين مناخ الاستثمار لديها، وعلى العكس نجد أن الامارات قد حسنت من ترتيبها وذلك لاستمرار سلسلة الإصلاحات بصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المبحث الثاني: نظرة تحليلية لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الخليج العربي:

أولاً: رصد لتطورات الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج العربي:

تشكل مسألة تنويع الهيكل الاقتصادي هدفاً رئيساً للنشاط الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية باتجاه جذب التدفقات الرأسمالية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. وبعد الإنكماش الذي شهدته اقتصادات دول الخليج العربي بفعل الأزمة المالية العالمية، عاودت هذه الاقتصادات تحقيق معدلات النمو الايجابي في عام ٢٠١٠ وما تلاها بفعل ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الأسواق العالمية بدفع من الاقتصادات الناشئة، وتعافي الاقتصاد العالمي بفعل سياسات التحفيز في الاقتصادات المتقدمة، وتنامي الطلب من جديد، وإن كان هذا النمو يوصف بالهشاشة و(خاصة فيما يخص اقتصاد الاتحاد الأوربي).

الجدول (٣)

مساهمة القطاع النفطي ونسبة الاستثمار الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢

٢٠١٢*	٢٠١١*	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣٠,٧٧٨	٢٩,١٥٧	٢١,٩٣١	١٩,٦٢٨	٢٢,١٥١	١٨,٤٤٧	البحرين GDP مليار \$
%٢٤.٨	%٢٧.٥	%٢٤.٨	%٢٢.٦	%٢٨.٤	%٢٤.٥	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%0.5	%0.9	%8.2	%8.9	FDI كنسبة من الـGDP
١٨٢,٢٢٨	١٦٠,٦٢٦	١٢٤,٣٣٣	١٠٥,٩٣٦	١٤٧,٥٦٠	١١٤,٦٨١	الكويت GDP
%٦٥.٣	%٦٣.٤	%٥١.٣	%٤٩.٢	%٥٩.٣	%٥٢.٣	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%٠.١	%٠.٩	-	%٠.١	FDI كنسبة من الـGDP
٧٨,١١١	٦٩,٩٧٢	٥٧,٨٤٩	٤٦,٨٦٥	٦٠,٢٩٩	٤٠,٣٤٤	عمان GDP مليار \$
%٥٢.٦	%٥٢.٨	%٤٦.٥	%٤٠.٦	%٥٠.٥	%٤٥.٣	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%2.62	%2.10	%4.37	%7.32	FDI كنسبة من الـGDP
١٩٢,٤٠٢	١٧١,٤٧٦	١٢٧,٣٣٢	٩٧,٧٩٨	١١٥,٢٧٠	٧٩,٧١٢	قطر GDP مليار \$
%٥٧.٨	%٥٩.٣	%٥١.٧	%٤٤.٨	%٥٤.٨٩	%٥١.٧	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%2.88	%4.74	%2.97	%4.81	FDI كنسبة من الـGDP
٧١١,٠٤٩	٦٦٩,٥٠٧	٤٣٥,٢٤٦	٣٧٢,١٦١	٤٧٦,٩٤١	٣٨٥,١٩٩	السعودية GDP مليار \$
%٤٦.٩	%٤٨.٤	%٤٦.٤	%٤٣.١	%٥٧.٢	%٥٠.٦	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%3.95	%4.79	%8.77	%6.52	FDI كنسبة من الـGDP
٢٨٣,٧٩٩	٢٤٨,٥٩٥	٢٩٧,٦٤٨	٢٧٠,٣٣٥	٢٥٤,٣٩٤	٢٠٦,٤٠٦	الإمارات GDP
%٤٠	%٣٩.٥	%٣١.٥	%٢٨.٩	%٣٦.٨	%٣٣.٥	قطاع النفط % من الـGDP
-	-	%1.03	%1.15	%4.60	%5.25	FDI كنسبة من الـGDP

المصدر: بالاعتماد على: - GCC Economic Statistics, Gulf Investment Corporation, 10th Edition, 2011,p16,30,44-P.4,16,28 .

*البيانات عن الـGDP الواردة في الجدول للسنتين الأخيرتين ٢٠١١ و ٢٠١٢ مستقاة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، صندوق النقد العربي، ملحق الجداول الإحصائية ص ٣٣٣.

ويلاحظ من الجدول (٣) أن القطاع النفطي هو المهيمن على اقتصادات دول الخليج، ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً تزداد هيمنة هذا القطاع على مجمل النشاط الاقتصادي (ممثلاً بزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الـGDP) كما في عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال. ولعل الاقتصاد الإماراتي هو الاقتصاد الوحيد في منظومة الاقتصادات الخليجية الذي نجح في تنويع هيكله الانتاجي، وخفّض من إعماده على قطاع النفط نسبياً ليحوم حول معدل ٣٥% لمساهمة القطاع النفطي، تاركاً النسبة العظمى لنشاطات الاقتصاد الأخرى كالبناء والتشييد وقطاع المصارف والتأمين وغيرها.

الجدول (٤)

تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر لدول الخليج العربي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (مليون دولار)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
-٦٣	-٣١	-	-١٧٨	-١,٥٣٤	١٧٤	٨٧	١,٩٣٥	-٨٦	البحرين ص التدفق
٩٨٩	٨٩١	٧٨١	١٥٦	٢٥٧	١,٧٩٤	١,٧٥٦	٢,٩١٥	١,٠٤٩	التدفقات الداخلة
١,٠٥٢	٩٢٢	-	٣٣٤	١,٧٩١	١,٦٢٠	١,٦٦٩	٩٨٠	١,١٣٥	التدفقات الخارجة
-٦,٠٤٨	-١,٣٦٧	-	-١,٩٨٨	-٧,٥٨٢	-٩,٠٩٧	-٩,٦٧٢	-٨,٠٩٠	-٤,٩٠٨	الكويت ص التدفق
٢,٣٢٩	١,٨٦٤	٨٥٥	٨١	١,١١٤	-٦	١١٢	١٢١	٢٣٤	التدفقات الداخلة
٨,٣٧٧	٣,٢٣١	-	٢,٠٦٩	٨,٦٣٦	٩,٠٩١	٩,٧٨٤	٨,٢١١	٥,١٤٢	التدفقات الخارجة
٢٤٢	٦٠٧	-	١,٧٢٨	١,٤٠٥	٢,٠٤٧	٣,٣٦١	١,٢٧٥	١,٣٠٤	عمان ص التدفق
١,٦٢٦	١,٤٨٤	١,٠٤٩	٢,٠٤٥	١,٤٧١	٢,٥٢٨	٣,٤٣١	١,٥٢٨	١,٥٣٨	التدفقات الداخلة
١,٣٨٤	٨٧٧	-	٣١٧	٦٦	٤٨١	٧٠	٢٦٣	٢٣٤	التدفقات الخارجة
-٨٨٦١	-١٥١٣	-	٣,٦٧١	-٢,٤٥٩	-٢,٢٥٠	-٤٦٠	٣,٣٧٣	١,١١٧	قطر ص التدفق
-٨٤٠	٣٢٧	-٨٧	٥,٥٣٤	٨,١٢٥	٣,٧٧٩	٤,٧٠٠	٣,٥٠٠	١,٤٦٩	التدفقات الداخلة
٨,٠٢١	١,٨٤٠	-	١,٨٦٣	١١,٥٨٤	٦,٠٢٩	٥,١٦٠	١٢٧	٣٥٢	التدفقات الخارجة
٤,٣٥٥	٧,٧٨	-	٢٤,١٩٨	٢٩,٩٢٣	٣٤,٦٥٣	٢٣,٠٠٥	١٧,٠٣٦	١٢,٠٤٤	السعودية ص التدفق
٩,٢٩٨	١٢,١٨	١٦,٣	٢٨,١٠٥	٣٢,١٠٠	٣٨,١٥١	٢٤,٣١٨	١٨,٢٩٣	١٢,٠٩٧	التدفقات الداخلة
٤,٩٤٣	٤,٤	-	٣,٩٠٧	٢,١٧٧	٣,٤٩٨	١,٣١٣	١,٢٥٧	٥٣	التدفقات الخارجة
٧,٥٨٣	٧,٠٦٦	-	١,٩٣٣	١,٢٨٠	-٢,١٠٠	-٢٨١	١,٩١٤	٧,١٥٠	الإمارات ص التدفق
١٠,٤٨٨	٩,٦٠٢	٧,٦٨٤	٣,٩٤٨	٤,٠٠٣	١٣,٧٠٠	١٤,١٨٧	١٢,٨٠٦	١٠,٩٠٠	التدفقات الداخلة
٢,٩٠٥	٢,٥٣٦	-	٢,٠١٥	٢,٧٢٣	١٥,٨٠٠	١٤,٥٦٨	١٠,٨٩٢	٣,٧٥٠	التدفقات الخارجة
٢٣,٨٩٠	٢٦,٥	٢٦,٥	٣٩,٨٦٩	٤٧,٠٧٠	٥٩,٩٤٦	٤٨,٥٠٤	٣٩,٢٢٣	٢٧,٢٨٧	دول الخليج العربي (التدفقات الداخلة)

المصدر: بالاعتماد على: GCC Economic Statistics , Gulf Investment Corporation, 10th Edition, 2011, p.20,34,.49 - p.7,19,33.

* مصدر البيانات الواردة في الاعمدة الثلاثة الأخيرة للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ من:

- مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (٢٠١٤ و٢٠١٢-٢٠١٣)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٤، ص٧٤ وص٧٩، ص٧٥.

من الجدول (٤) يمكن استقراء اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول الخليج العربي ككل، وعلى مستوى الدول منفردة. على المستوى الإجمالي نلاحظ نمواً مطرداً للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل ليصل قمته في عام ٢٠٠٨ وبما يقارب ٦٠ مليار دولار، ليأخذ اتجاهاً معاكساً وهو التراجع المستمر ليستقر عند مستوى ٢٣,٨ في عام ٢٠١٢، وهذا ما يستدعي البحث عن الأسباب على المستوى الجزئي أي على مستوى كل دولة خليجية.

وعلى مستوى الدول الخليجية منفردة، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات الداخلة الى دول الخليج وصلت نسبتها الى ٦٣.٦% في عام ٢٠٠٨، وأخذت التدفقات الداخلة اتجاهاً تصاعدياً حتى عام ٢٠٠٨ ليبدأ

الاتجاه بالتناقص بعدها، وسجل أعلى مستوياته في السعودية إذ بلغت التدفقات الداخلة ما يزيد عن ٣٨ مليار دولار وهذا الرقم يمثل أكثر من ضعفي الرقم المسجل للعام ٢٠٠٥، ويمكن أن يعزى ذلك الى الاصلاحات التي بدأت السعودية باتخاذها لتصل ذروتها عام ٢٠٠٨ حيث سجلت الترتيب الأفضل لها على الاطلاق بين الدول الجاذبة للاستثمار في تقرير ممارسة الأعمال عند المرتبة ١٢ عالمياً.

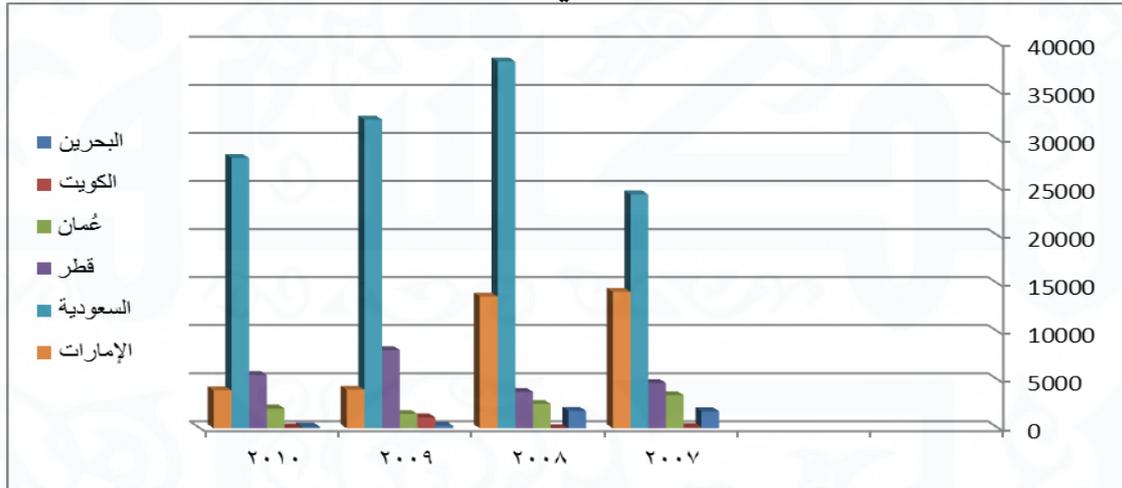
أما في الامارات، فوصل الاتجاه التصاعدي ذروته عند عام ٢٠٠٧ وبمستوى مقارب في العام ٢٠٠٨، لينخفض بشدة في عام ٢٠٠٩ لتأثر المناخ الاستثماري العالمي وبخاصة في الامارات بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن الاتجاه بدأ بالتزايد مع تحسن الظروف الدولية الاقتصادية وتفوقت الامارات لأول مرة على السعودية في العام ٢٠١٢ من ناحية مقدار التدفقات الاستثمارية الداخلة كماً، ويتماشى هذا مع تحسن الوضع الاستثماري للإمارات على الخريطة العالمية وتراجعها فيما يخص السعودية (انظر جدول ٢).

في قطر نلاحظ اتجاهاً مختلفاً، إذ إن التدفقات الداخلة أخذت اتجاهاً متزايداً حتى عام ٢٠٠٩ والملاحظ أنه وصل ذروته في ذلك العام، وقد يكون سبب ذلك أن قطر مستمرة في بناء بناها التحتية ومسار الصعود نحو العالمية، إلا ان الملاحظة الجديرة بالاهتمام والتحليل هو ما نراه في (الجدول ٤) من اتجاه متذبذب يكون سلبياً أحياناً مما يؤشر خروج لرؤوس الأموال وتصفية بعض الاستثمارات مع استكمال أغلب مشاريع البنى التحتية والعمراية الكبرى التي بدأتها قبل أكثر من عقد من الزمن، واللافت للنظر أن هناك تغيراً واضحاً في السياسة الاستثمارية القطرية، إذ إنه بالاتجاه المقابل زادت قطر من استثماراتها الخارجية لتقفز ما بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لأكثر من أربعة أضعاف .

قامت الكويت هي الأخرى بإعادة ترتيب أولوياتها الاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي في العامين الأخيرين، إذ تعد الكويت من الدول المصدرة لرؤوس الأموال نحو الخارج على المستوى العالمي ومنذ سنوات عدة لكننا نجد أن الاهتمام تغير وبدأت الكويت بإجراء اصلاحات اقتصادية (تطبيق الخصخصة والانتقال الى اقتصاد السوق) لتستقبل رؤوس الأموال الأجنبية لذا نجد حدوث طفرة في العامين الأخيرين في الجدول (٤).

تبقى كل من البحرين وعمان، فنجد أن نمط تدفقات الاستثمارات الأجنبية في هاتين الدولتين كانت عادية متماشية مع الظروف الاقتصادية العالمية.

الشكل (١) التدفقات الداخلة كاستثمار أجنبي مباشر في دول الخليج العربي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠



المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

ثانياً: التفاعل بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الصناعية:

تتفاعل السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بصورة متزايدة مع السياسات الصناعية، على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، فإن التفاعل يكون على شكل مبادئ توجيهية وطنية محددة بشأن الاستثمار، واستهداف أنواع الاستثمار أو فئات محددة من المستثمرين الأجانب لأغراض التنمية الصناعية، وحوافز الاستثمار على المستوى القطاعي أو الأنشطة أو المناطقية، وتيسير الاستثمار تمشياً مع استراتيجيات التنمية الصناعية، وأما على الصعيد الدولي، فإن السياسات الصناعية يتم دعمها بترويج الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اتفاقات الاستثمار الثنائية، وبخاصة عندما تتضمن الاتفاقات المعنية عناصر تتعلق بالقطاعات المحددة. وفي ذات الوقت، يمكن أن تحد أحكام هذه الاتفاقات من الحيز التنظيمي المتاح للسياسات الصناعية^(٧).

الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

كشف تقرير صدر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، نمو القاعدة الصناعية في دول المجلس خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع رأس المال المستثمر من نحو ١٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٣٦٩ مليار دولار عام ٢٠١٣، بمعدل نمو تراكمي للسنوات الخمس بلغ ١٩.٥ في المائة. وتوزعت الاستثمارات على القطاعات الصناعية المختلفة بالشكل الآتي^(٨):

- تصدر قطاع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية بقية القطاعات من حيث حجم الاستثمارات، ويبلغ ٢٢٠.٣ مليار دولار أميركي تمثل ٥٩.٦ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو خلال ٥ سنوات بلغ ٢١.٧ في المائة.
- جاء قطاع صناعة المعادن الأساسية في المرتبة الثانية باستثمارات تقدر بـ ٥١.٦ مليار دولار، حيث يمثل هذا القطاع ١٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو ١٩.٦ في المائة.
- وجاء قطاع صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى، في المرتبة الثالثة باستثمارات تقدر بـ ٣٤.٦ مليار دولار، حيث يشكل نحو ٩.٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة بينما كانت نسبة النمو ٢٣.٦ في المائة.
- حل قطاع صناعة مواد البناء في المرتبة الرابعة، باستثمارات تصل إلى ٣٤.٥ مليار دولار تشكل في مجملها ٩.٣ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وشهد القطاع معدل نمو بلغ ١٣.٥ في المائة.
- وحلّ قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الخامسة، باستثمارات تصل إلى نحو ١٨.١ مليار دولار وتمثل ٤.٩ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة فيما شهد القطاع معدل نمو بلغ ١٠ في المائة.
- جاء قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ في المرتبة السادسة، بنحو ٥.٤ مليار دولار وهي تمثل نحو ١.٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو بلغ ١١ في المائة.
- وحل قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها في المرتبة السابعة، باستثمارات تقدر بـ ٢.٦ مليار دولار، وتشكل ما نسبته ٠.٧ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة بينما كان معدل النمو نحو ٦.٤ في المائة.
- وصنف قطاع صناعة الأثاث في المرتبة الثامنة، باستثمارات تقدر بـ ١.٧ مليار دولار وتمثل ٠.٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو ٩.٦ في المائة. وحل قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية (باستثناء الأثاث) في المرتبة التاسعة بنحو ٦٨٠ مليون دولار، بنسبة توازي ٠.٢ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو بلغ ٤.٨ في المائة خلال خمس سنوات.

كذلك فقد كشف "التقرير الاقتصادي ربع السنوي الذي صدر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز تحت عنوان "رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط - الربع الثاني ٢٠١٤" أن الإمارات تحتل المركز الـ ٤١ في مؤشر المعرفة التابع للبنك الدولي من بين ١٤٥ دولة، يتم المقارنة بينها في القدرة على تطوير صناعات حديثة منافسة تعتمد على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا، وتحتل البحرين المرتبة ٥٢ بينما تأتي السعودية في الترتيب ٥٣ في حين تأتي إيران في المرتبة ٦٢، في حين أن الكثير من دول الشرق الأوسط ما زالت تقبع في مؤخرة اللائحة، بينما تبدو اقتصادات دول الخليج حسب هذا المؤشر في موقع أفضل وفقاً لتصنيف البنك الدولي. وأضاف التقرير إن البحرين، والإمارات وقطر من بين أفضل الجهات في العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فالبحرين والإمارات على حد سواء يسجل لهما بشكل خاص الحرية المالية، والضرائب المنخفضة للغاية، وفقاً للمعايير الدولية^(٩).

كما أشار تقرير جويك الوارد ذكره سابقاً إلى نمو موازٍ في عدد المصانع، حيث قفز عدد المصانع العاملة من ١٣٠٠٢ مصنع عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٦٨٩ مصنعا عام ٢٠١٣، بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ ٤.٨ في المائة، هذا النمو تطلب ارتفاعاً في عدد العمال في القطاع الصناعي من نحو ١.٠٣٢ مليون عامل للمدة نفسها إلى نحو ١.٣٧٩ مليون عامل عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو تراكمي بلغ ٧.٥ في المائة.

واحتلت السعودية المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات بنسبة ٥٤.٢ في المائة، تلتها قطر في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٢ في المائة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٨.٨ في المائة، وحلت سلطنة عُمان في المرتبة الرابعة بنسبة ٦.٥ في المائة، ثم جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بنسبة ٥.٥ في المائة، ثم مملكة البحرين في المرتبة السادسة بنسبة ٢.٨ في المائة^(١٠).

الجدول (٥)

عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩

الدول	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الكويت	١٤	١٥	١٤	٤٦	٢٧	٧٦	١٢
قطر	٥	٥٠	١١	٢٠	٩	١٢	٣
البحرين	٨	٣٣	١٢	١١	٣	٥	٢
السعودية	١١	٥٦	٥١	٥٨	٢٠	٢٠	١٤
الإمارات	٥١	٢٦٣	١٣٩	٢١٠	١٠٣	٤١	٤٩
عمان	١	١	-	-	٤	٦	٢
دول الخليج العربي	٨٩	٤٨٤	٢٤٤	٣٤٥	١٤٩	٩٤	٨٣

المصدر: www.mubasher.info.

- ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٩.

الاستثمار حسب التوزيع الجغرافي

لقد حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين ٧ مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار^(١١)، الذي يبلغ ٣٦.٧ نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ ٧١، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، بينما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول إفريقيا في المرتبة السابعة. ومقارنة بعام ٢٠١٣ تراجع جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار ٠.٥ نقطة ونسبة ١.٤٧ %، وعلى مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء بقيمة ٤٥.٨ نقطة من إجمالي ١٠٠ نقطة خلال العام ٢٠١٤^(١٢). أما إذا اعتمدنا تصنيف الأمم المتحدة لدول غرب آسيا فنجد أن تركيا كانت الأكثر استحواداً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ١٣ مليار دولار لعام ٢٠١٣ لتحافظ على مستواها للعام السابق^(١٣)، تلتها الإمارات بما يقارب ١٠,5 مليار دولار وهي ما زالت لم تصل لمستواها المسجل في سنوات الذروة في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ومن ثم السعودية ٩,٣ مليار دولار لذات العام.

الخاتمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مكوناً رئيساً من مكونات النمو في العالم، غير أن الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة ٢٠٠٨ مازال هشاً وما زالت أوجه عدم اليقين تشكل هاجساً للمستثمرين في الاقتصاد العالمي. ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (التدفقات نحو الداخل In Ward Flows) بعوامل عدة وفي دول الخليج العربي التي لها خصوصية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعدد الأسباب وتتنوع، فمثلاً لكونها تحوي ما يقارب (٣٩,٤%) من الاحتياطي النفطي العالمي و(٢١,٥%)^(١٤)، من احتياطي الغاز العالمي وتوفر الموارد المالية وتراكمها لديها نتيجة هذه الثروات، فهي مصدرة

في ذات الوقت للتدفقات الرأسمالية (Out Ward Flows)، ويمكن من رصد التطورات الاقتصادية في الورقة المقدمة أن نستخلص بعض أهم الأسباب وكالاتي:

١. تغييرات في السياسة الاقتصادية لدول الخليج العربي القائمة على تصدير رأس المال نحو الخارج، والتركيز على توسيع القدرات الاستيعابية للاقتصادات المحلية لدول الخليج مع الاهتمام البالغ بالبنى التحتية وتطويرها ورفع المستويات المعيشية لأبناء هذه المنطقة من خلال الاهتمام المتزايد بقطاعي الصحة والتعليم والتركيز على التنمية البشرية فيها.

٢. ما تركته الأزمة الاقتصادية من آثار مالية ونفسية على المستثمرين الخليجيين أفراداً ومؤسسات (حكومية وغير حكومية)، ومن بينها الصناديق السيادية الخليجية Sovereign Wealth Funds (SWFs) التي تعرضت لخسائر كبيرة قدرت بما يصل إلى ٣٥٠ مليار دولار^(١٥).

٣. أحداث "الربيع العربي" وما آلت إليه الأمور من اضطرابات وعدم استقرار أمني وسياسي واجتماعي في بعض دول الربيع العربي ومنها ليبيا وسوريا، صحيح أنها كانت سبباً مباشراً في رفع أسعار النفط عالمياً وعودتها الى مستوى يفوق المائة دولار للبرميل، وهذا ما لم يكن متوقفاً في أكثر سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي تفاؤلاً، لكن ذلك أدى من جهة أخرى الى إعراض من قبل المستثمرين العالميين والتوجه الى مناطق جغرافية أكثر استقراراً عالمياً.

٤. رغم أن أغلب دول الخليج العربي (باستثناء الكويت إلى حد ما) قد حازت مراتب متقدمة على المستوى العالمي في تصنيف ممارسة الأعمال، وقيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية وتشريعية كالسماح للأجانب بالتملك في الأسواق المالية الخليجية، وزيادة نسب تملكهم في الشركات الخاصة وغيرها، إلا أن دول الخليج (وباستثناء الاقتصاد الإماراتي) لم تتجح في تنويع هيكل اقتصاداتها المحلية بصورة كافية وبقي القطاع النفطي والغازي هو المهيمن على اقتصاداتها.

٥. تتباين دول الخليج في سياساتها الاستثمارية المتبعة على مستوى الدول، فنجد أن كلاً من السعودية والإمارات والبحرين وعمان، تتبع سياسة تعتمد جذب تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل مع استمرارها في تصدير رؤوس الأموال نحو الخارج، لذا تأثرت هذه التدفقات بأزمة ٢٠٠٨ وكان هناك انكسار في اتجاهها المتصاعد في عام ٢٠٠٩، أما سياسة قطر فقد تميزت في السنوات القليلة الماضية واعتمدت على كونها مصدراً صافياً لرؤوس الأموال واقتتاص الفرص الاستثمارية في الخارج بعد استكمال مفاصل الصناعة الغازية والنفطية

لديها والنهضة العمرانية والبنى التحتية الارتكازية. وأخيراً نجد الكويت بعد ان كانت مصدراً صافياً للتدفقات نحو الخارج واستمرارها في هذا النهج، إلا أنها بدأت تتخذ إجراءات إصلاحية لتحسين بيئتها الاستثمارية ونجحت في العاميين الأخيرين بجذب رؤوس الأموال الأجنبية وإيجاد تيار لتدفق الاستثمارات الداخلة جعلها تحتل المرتبة الثالثة بعد الإمارات والسعودية في عام ٢٠١٣ على مستوى دول الخليج.

٦. من الواضح أن تدفقات الاستثمارات الخارجية المتجهة نحو دول الخليج تتجه إلى قطاع البتروكيمياويات بشكل رئيس وبما يفوق نصف هذه الاستثمارات، وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي نظراً إلى تمتعها بميزة نسبية عالية وبكاف اقتصادية واطئة في استخراج الثروة الهيدروكربونية على مستوى العالم، إلا أن تشابه الهياكل الاقتصادية لمعظم دول الخليج قد يزيد من المنافسة البينية، لذا فإن التخصص فيما بينها والتفاهم على تركيز الاستثمارات القطاعية كل حسب ميزته النسبية، قد يكون أكثر فائدةً لهذه الدول وعاملاً مساعداً ومهماً على تحقيق التكامل الاقتصادي البيني فيما بينها بدلاً من التنافس.

***International changes and their impact on foreign direct investment
in Gulf Cooperation Council
(Study in the political)***

The key word: investments , changes , the culf

Assistant professor Dr

Muthana Mashaan AL-Mazrouee

mustansiriyah Center for Arab and International Studies

Mustansiriyah University

Abstract

The six Gulf Cooperation Council (GCC) play an important role in the international economic balance and in side of energy security through with its strategic geographic location, and oil and gas riches, as well as other cultural and civilizational elements, and it was natural because of its these countries feature in the field fossil energy (oil and gas) that this sector becomes more attractive for local and international investments alike, because it is a sector leader in the economic development process of the basic factor to achieve financial savings and surpluses in these countries for more than several decades ago.

But with the attempts of several Gulf countries to diversify their economies structures and reduce dependence on the extractive sector in the areas of energy (oil and gas), these countries began to encourage foreign investment and a serious attempt to reforms in the economic, legal and administrative systems to Taatbu high on the global indicators such as index (doing business and global competitiveness, etc.) Some of these countries have succeeded in finding sectors attract foreign investment as a sector construction and the creation of free zones to attract investment to these areas.

With the relentless pursuit of these countries, and despite the successes and numerous formula but it remains the role of external factors is important, some unexpected economic and Besbgtha exceed the effects and repercussions Arab region (such as the global economic crisis, 2008), and some of that is linked to the regional our region and growing her dependents Besbgtha geopolitical like (Iran's nuclear file possible) and its implications, and some of them what is an emerging and complex and Besbgtha geostrategic (such as the Arab Spring events and the Syrian crisis in particular), and all these and other factors, which also extends to other factors that may be linked to technological developments or global policies towards the environment, will leave its impact is clear and frank often the question of the direction of foreign investment flows to the Gulf states.

In this paper, we try to address new variables on FDI in the Gulf Cooperation Council (GCC), and in particular the implications of international economic, political and other changes in the last decade. Presumably researcher that there are many factors that affect the investment climate in the Gulf Cooperation Council (GCC) which are internal and some of which is external, and whatever the hierarchy of high and advanced by any State on the ladder of the world rankings for countries with attractive investment environment, whatever the structural reforms and kind, whether economic or legal administrative or other, it remains to external factors and changes of the international dimensions of their effects Allamtoqah and sometimes out of control at other times.

الهوامش

١- انظر: علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية ١٩٧٥ - ١٩٩٩، أوراق صندوق النقد العربي عدد ٦، أبو ظبي مايو/ ٢٠٠٣.

٢- مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٤، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص ٢٠.

٣- جويل بيرغمان وزيا فانغ شين، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مجلة التمويل والتنمية، ١٩٩٥، ص ٢٨.

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm>

٤- MENA هي الحروف الانكليزية الاولى كمختصر لـ Middle East & North Africa لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥- آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، ص ٧-٨.

٦- عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب " الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: لبنان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٤٧.

٧- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، عرض هام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠١١، ص ٢٣.

٨- السعودية في المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات وعدد المصانع، الخميس ٣٠ رجب ١٤٣٥ هـ - ٣٠ مايو ٢٠١٤ م، الساعة: ٢٣:٠٤ رقم العدد [١٢٩٦٧]، www.aawsat.com.

٩- دول الخليج وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة www.atheer.com

١٠- السعودية في المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات وعدد المصانع، مصدر سابق.

١١- أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤشراً يعرف بمؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار"، يتميز المؤشر بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بالتزامه بالضوابط العلمية والتطبيقية، باعتداده على ٣ مجموعات رئيسية يندرج تحتها ١١ مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى ٦٠ متغيراً كمياً، وكذلك بتغطيته الجغرافية الواسعة لدول تمثل أكثر من ٩٥% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.

١٢- "مناخ الاستثمار": ٢٨.٤ مليار دولار أرصدة قطر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٢٧ يوليو ٢٠١٤، www.mubasher.info.

١٣- لا يزال الغموض السياسي رادعاً للاستثمار في المنطقة، آفاق بيئية: بيروت / marocenv.com

- ١٤- التقرير الاحصائي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، عام ٢٠١٠.
- ١٥- المصدر: ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة " بحوث اقتصادية عربية "، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠٩، ص ٧٠.

المصادر

- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، عرض هام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠١١.
- التقرير الاحصائي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، عام ٢٠١٠.
- جويل بيرغمان وزيا فانغ شين، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مجلة التمويل والتنمية، ١٩٩٥.
- دول الخليج وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة
- www.atheer.com
- السعودية في المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات وعدد المصانع، الخميس ٣٠ رجب ١٤٣٥ هـ - ٣٠ مايو ٢٠١٤ م، الساعة: ٢٣:٠٤ رقم العدد [١٢٩٦٧]،
- www.aawsat.com.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. موقع صندوق النقد الدولي، الرابط
- <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2014/mcd/mreo0514a.htm>
- عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب " الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: لبنان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.
- علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية ١٩٧٥ - ١٩٩٩، أوراق صندوق النقد العربي عدد ٦، أبو ظبي مايو/ ٢٠٠٣.

- مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٤، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm>
- مناخ الاستثمار": ٢٨.٤ مليار دولار أرصدة قطر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٢٧ يوليو ٢٠١٤،
- www.mubasher.info.
- لا يزال الغموض السياسي رادعاً للاستثمار في المنطقة، آفاق بيئية: بيروت
- www.marocenv.com
- MENA هي الحروف الانكليزية الاولى كمختصر لـ Middle East & North Africa لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠٩.